تتمتع بأفضل آفاق لتحسين سياسات الاستثمار الأجنبي

الإمارات تستحوذ على المرتبة الـ 23 عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال

تتمتع الإمارات بأفضل آفاق لتحسين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي، بحسب تقرير صادر أمس عن وحدة «ايكونوميست انتيليجينس»، التي صنفت الدولة في المرتبة الـ 23 عالمياً في سهولة ممارسة الأعمال والمرتبة الـ25 في جاذبية بيئة الأعمال.

وأكد التقرير الصادر بتفويض من شركة «ميرك سيرونو»، أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تسعى دوماً لتسهيل أعمالها من أجل أن تكون أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب، مشيراً إلى أن بيئة الأعمال في دول المجلس، خاصة الإمارات، باتت تحظى بثقة عالية من المؤسسات العالمية في أسواق الشرق الأوسط، التي أصبحت أكثر جذباً مع توافر البنية التحتية المتطورة.

ولفت تريفور مكفارين، المحرر المساهم – أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في مجموعة «ذي إيكونوميست» خلال مؤتمر صحفي عقد في دبي أمس لاستعراض نتائج التقرير، إلى تزايد جاذبية دول التعاون بالنسبة للمستثمرين، في وقت تعاني فيه الكثير من المناطق الأخرى حالة من عدم اليقين من منظور استثماري.

وأكد أن نجاح دبي في الفوز باستضافة «إكسبو 2020» عزز من هذه الجاذبية، إضافة إلى الجهود الكبيرة المتعلقة بالإصلاحات التنظيمية بدول الخليج خلال العقد الماضي، التي حسنت التصورات حول بيئة الأعمال في المنطقة، خاصة في الإمارات التي تقود جهود تحسين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السماح بتملك الأجانب في المناطق الحرة بنسبة 100 في المئة . وأشار التقرير إلى أن بيئة الأعمال في المنطقة تحسنت في السنوات الأخيرة، إذ لكن مخاطر كبيرة لا تزال موجودة، إذ تمثل الاقتصادات ذات معدلات النمو المرتفعة وانخفاض الأعباء الضريبية، وتحسن إجراءات الحصول على تصاريح البناء وتسجيل العقارات علامات واضحة على هذا التحسن.

ولفت إلى أن معظم دول المنطقة نجحت في حماية استقرارها خلال الأزمة المالية عبر الإنفاق السخي، وهي استراتيجية لها آثار اقتصادية طويلة الأمد، بعد أن أدت الأزمة التي بدأت عام 2008 إلى إحداث صدمة شديدة وقصيرة الأمد في المنطقة، وقد تعافت دول المنطقة منها إلى حد كبير.

وقال دريم سامر المدير العام، في «ميرك سيرونو الشرق الأوسط»، إن نتائج التقرير لا تعتبر مقياساً لحالة الاستثمار الراهنة فحسب، وإنما مؤشراً لما سيحدث في المستقبل، مضيفاً انه في عام 2012، وقعت «ميرك سيرونو» اتفاقية شراكة مع شركة الإنتاج الدوائي الإماراتية «نيو فارما»، وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها وتتضمن إنتاج وتوزيع منتجات «ميرك سيرونو» في الشرق الأوسط، استناداً إلى الخبرة المباشرة في إدارة الأعمال والمشروعات التجارية بالتوافق مع معطيات التقرير، وإلى بيئة الأعمال التي تتسم بالشفافية والتوافق ما يجعلها بيئة استثمارية مثالية.

واستند التقرير في نتائجه على بحوث مكثفة تتضمن مراجعات للعديد من المؤشرات العالمية التي تتضمن بيئة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسؤولين الحكوميين وخبراء الاقتصاد في القطاع الخاص والخبراء الأكاديميين في المنطقة الخليجية. بدوره، قال سوريش باي، المدير العام، لشركة «نيو فارما»، إن التحرر من الاقتصاد القائم على النفط، والتوجه نحو التصنيع والإنتاج يعتبر نقلة نوعية ومتميزة على مدار العقود الماضية، فالرؤية تهدف إلى تقليل الاعتماد على المصادر الطبيعية، وهذا أدى إلى المزيد من الاستثمار في بنى الإنتاج التحتية، وما يعزز هذه الرؤية الموقع الجغرافي المتميز والجاذبية الاقتصادية والتنوع الثقافي والدعم الكبير من الحكومة، ما يعني أن الإمارات تمتلك جميع العناصر للتطور والنمو والريادة.

جانب من المؤتمر الصحافي

« ستاندرد آند بورز» النمو الاقتصادي بدول الخليج عرضة للتباطؤ

وكالة ستاندرد آند بورز

ذكر تقرير لوكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني أن تزايد حجم الصلات الاستثمارية بين دول الخليج وأسواق آسيا الناشئة يزيد من اعتمادهم الاقتصادي على النمو العالمي وبالتالي التعرض للصدمات الخارجية والتباطؤ الاقتصادي.

وقال التقرير الذي أعده خبراء من وكالة التصنيف العالمية ونشر ، يوم الاثنين، إن «العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا «دون اليابان» زاد بشكل هائل على حساب أوروبا والولايات المتحدة واليابان منذ عام 2005».

ورأى الخبراء أن دول الخليج لم تتأثر بالتباطؤ الاقتصادي الذي اعترى الأسواق الآسيوية الناشئة بعد إشارات على تراجع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، بسبب الفوائض المالية التجارية التي حصنت الخليج من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

لكن بحسب التقرير، تبقى دول الخليج معرضة لتباطؤ محتمل للنمو في الأسواق الناشئة، موضحاً أن «تباطؤا كبيرا في الاقتصاديات الناشئة وكثافة تدفق رؤوس الأموال، قد تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال هبوط الأسعار في أسواق النفط».

وتوقع التقرير بالرغم من ذلك أن تطبق دول الخليج توسعا ماليا لدعم الاقتصاد الوطني في حالة هبوط أسعار النفط.

وبالرغم من ذلك، خلص التقرير إلى أن البحرين ستكون أكثر البلدان الخليجية عرضة لهذه السيناريو بسبب العجز المالي لديها.

« المركزي المصري» انتهى من تغطية طلبات تحويل أموال المستثمرين الأجانب

«رويترز»: قال البنك المركزي المصري إنه انتهى أمس من تغطية الطلبات المتأخرة لتحويل أموال المستثمرين الأجانب في مصر للخارج.

وكان المركزي المصري غطى 50 في المئة من الطلبات المتأخرة من أموال المستثمرين الأجانب في بورصة مصر في وقت سابق من هذا الشهر.

وأعلن المركزي في بيان على موقعه الالكتروني «تغطية باقي الطلبات المتأخرة لتحويل أموال المستثمرين الأجانب اليوم بعد تغطية 50 في المئة من هذه الطلبات المتأخرة في 13 مارس 2014».

وكانت طلبات التحويل قد تراكمت بسبب عدم استخدام المستثمرين الأجانب لآلية تحويل الأموال التي بدأ البنك المركزي العمل بها في نوفمبر تشرين الثاني 2000.

وفي مارس 2013 أسس البنك المركزي صندوقا خاصا لدخول أموال المستثمرين الأجانب إلى مصر يتيح لهم تحويل هذه الاستثمارات وأرباحها للخارج مرة أخرى في أي وقت يريدونه.

لكن المستثمرين الذين لم يلتزموا بادخال أموالهم عبر هذا الصندوق واجهوا مشكلة في تحويل الأرباح للخارج مما أدى لتراكم الطلبات.

ومن شان هذا القرار تعزيز الثقة في مناخ الاستثمار والبورصة المصرية

برنت يهبط صوب 107 دولارات بعد بيانات واحتمال فتح موانئ ليبية

تراجع خام برنت باتجاه 107 دولارات امس بفعل بيانات ضعيفة عن القطاع الصناعي من الصين وأوروبا واحتمال حدوث قفزة في الإمدادات الليبية بعد أن لمح مسلحون يغلقون مرافئ لتصدير النفط في شرق البلاد إلى احتمال إبرام اتفاق مع طرابلس.

وتظهر بيانات حكومية نمو نشاط القطاع الصناعي الصيني في مارس وهو ما قال اقتصاديون إنه لن يكفي لتبديد بواعث القلق من تباطؤ ثاني أكبر اقتصاد في العالم أكثر من المتوقع في الربع الأول من العام.

وأظهر مسح صدرت نتائجه امس تباطؤ نمو انشطة المصانع بمنطقة اليورو واتجاه الشركات إلى خفض الأسعار لتعزيز الأعمال.

وفي الساعة 0938 بتوقيت غرينتش تراجع خام برنت تسليم مايو 26 سنتا إلى 107.50 دولارات للبرميل.

وقال أحد زعماء المسلحين في شرق ليبيا لوسائل إعلام رسمية إن المسلحين ربما يقتربون من إعادة فتح ثلاثة موانئ نفطية كانت تصدر 600 الف برميل يوميا قبل الاستيلاء عليها في الصيف الماضي.

وتعد تلك التصريحات هي الأكثر تفاؤلا منذ شهور وتأتي بعد أن لبت الحكومة مطالب المسلحين بالإفراج عن ثلاثة من مقاتليهم لكن سبق أن انهار اتفاق لإعادة فتح الموانئ في ديسمبر كانون الأول.

وقال كارستن فريتش المحلل في كومرتس بنك «أرى توخي الحذر بشأن ليبيا فقد استمعنا لتصريحات مماثلة من قبل ولم تستأنف الصادرات من الشرق.

«قد يزداد الوضع في ليبيا سوءا قبل أن يتحسن».

وتراجعت صادرات النفط الليبية إلى أقل من 100 الف برميل يوميا مقارنة مع ذروة فاقت المليون برميل يوميا قبل الحرب وذلك مع قيام مسلحين ومحتجين بالسيطرة على منشآت وإغلاقها.

وتراجع الخام الأمريكي تسليم مايو أيار 28 سنتا إلى 101.30 دولار للبرميل. وزادت العلاوة السعرية لبرنت على الخام الأمريكي إلى 6.20 دولارات للبرميل بعد أن سجلت ستة دولارات يوم الاثنين وهو أقل مستوى في الأسابيع الثلاثة الأخيرة.

استقرار معدل البطالة بمنطقة اليورو في فبراير

قال مكتب الاحصاءات الأوروبي يوروستات امس إن البطالة في منطقة اليورو تراجعت قليلا في فبراير لكن المعدل استقر عند 11.9 في المئة بعد تعديلات بالخفض للأشهر القليلة الماضية.

وقال يوروستات في بيان إن عدد العاطلين عن العمل في دول منطقة اليورو الثماني عشرة بلغ 18.97 مليون شخص في فبراير شباط بانخفاض نحو 35 الف شخص عن الشهر السابق.

وبهذا يبلغ معدل البطالة 11.9 في المئة دون تغيير عن يناير. وقال يوروستات إن المعدل مستقر منذ أكتوبر 2013. وكانت القراءة السابقة لشهر يناير 12 في المئة .

وتراجعت البطالة قليلا في اسبانيا إلى 25.6 في المئة من 25.8 في المئة بينما شهدت فرنسا وايطاليا وهولندا زيادات طفيفة في أعداد العاطلين.

وفي الاتحاد الأوروبي المؤلف من 28 دولة تراجعت البطالة الإجمالية إلى 10.6 في المئة في فبراير من 10.7 في المئة في يناير.

فرص جاذبة تدعم تخطي سوق السعودية توقعات الربع الثاني

يتطلع المستثمرون في السوق السعودية إلى أداء قوي للسوق السعودية في الربع الثاني الذي يبدأ تداولاته اليوم، وسط آمال بمواصلة المكاسب التي بدأها العام الماضي ومطلع العام الجاري، والتي بلغت خلال الربع الأول 11.5 في المئة .

وقال محللون لـ «العربية نت»، إن نتائج الشركات في الربع الأول من العام الجاري ستحدد مسار سوق الأسهم السعودية في الربع الثاني من العام الجاري.

ونجحت سوق الأسهم السعودية في تجاوز توقعات المحللين خلال الربع الأول من العام الجاري، وحققت مكاسب بنسبة 11.5 في المئة ، ليغلق المؤشر نهاية تعاملات امس عند مستوى 9473 نقطة.

وأضاف المحللون لـ«العربية نت»، أن المحفزات لاتزال موجودة في السوق السعودية على الرغم من ارتفاع بعض القطاعات بنسب كبيرة في الربع الأول، مشيرين إلى أنه لاتزال هناك فرص كبيرة في السوق.

وقال عضو جمعية الاقتصاد السعودي عبدالإله مؤمنة لـ«العربية نت»، إن الارتفاعات التي حققتها السوق السعودية في الربع الأول مبررة بسبب نتائج الشركات «الجيدة جدا»، التي حققتها خلال العام الماضي.

متعاملون في سوق الأسهم السعودية

وبلغت الأرباح المجمعة للشركات السعودية في الربع الأخير من العام 24.7 مليار ريال، أو ما يعادل 6.6 مليار دولار، مقارنة مع 19.5 مليار في 2012 بزيادة 26.7 في المئة .

وتوقع عبدالإله مؤمنة أن تواصل السوق السعودية مكاسبها في الربع الثاني بدعم رئيسي من التوسعات التي قامت بها الشركات.

وخلال العام الماضي سجلت الشركات أرباحا مجمعة قيمتها تقارب 103 مليارات ريال، بزيادة 7 في المئة ، عن 96.4 مليار في 2012.

وقال عبدالإله مؤمنة «عدد من البنوك شهد عمليات توسع زيادة في رؤوس أموالها، والأثر المالي لهذه التوسعات سيظهر خلال الربع القادم».

وبلغت الأرباح المجمعة لـ11 بنكا مدرجا بسوق الأسهم 6.68 مليار ريال في الربع الأخير من 2013 بزيادة طفيفة لم تتجاوز 0.4 في المئة ، عن 6.66 مليارات في 2012.

وقال محلل أسواق الأسهم في شركة الأهلي كابيتال إياد غلام لـ«العربية نت»، إن عاملين أساسيين سيحددان مسيرة سوق السعودية في الربع الثاني من 2014، وأول هذه العوامل هو النتائج المالية للشركات والتي سيتم الإعلان عنها الشهر الجاري.

ولفت غلام إلى أن موضوع النتائج المالية يمثل تحديا كبيرا للشركات المدرجة في السوق، خاصة بعد الأرباح التي فاقت التوقعات خلال العام الماضي.

وأشار غلام إلى أن العوامل الإيجابية تشير إلى إمكانية اختراق مؤشر السوق حاجز الـ11000 نقطة خلال العام الجاري، إلا أن أداء السوق لا تحدده عوامل الاقتصاد السعودي فقط، ولكن أوضاع الاقتصاد والأسواق العالمية والناشئة.

وأضاف غلام «أول اختبار لمؤشر السوق هو نتائج الربع الأول، حيث يتم إعادة تقييم المحافظ، وهذا سيؤثر على باقي السنة».

ولفت غلام إلى أن العامل الثاني الذي سيحدد مسار سوق السعودية هو أحجام السيولة التي شهدت قفزة كبيرة خلال الربع الأول من العام، والتي فاقت في بعض الجلسات حاجز الـ11 مليار ريال.

وتوقع غلام أن يدعم ارتفاع مستويات وأحجام السيولة مكاسب السوق السعودية في الربع الثاني.

توقعات بزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات السياحة والسفر والترفيه في الإمارات

أكد وليد فرغل مدير عام اللجنة المنظمة لـ «ملتقى الاستثمار السنوي الرابع» الذي سيعقد في مركز دبي التجاري العالمي في الثامن من الشهر المقبل تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن الاستثمارات الأجنبية في قطاعات السياحة والسفر والترفيه في دولة الإمارات ستزيد بنسب كبيرة خلال العام الحالي.

وقال فرغل في تصريح صحافي له في دبي امس أن زيادة نسب الاستثمارات الأجنبية تأتي في وقت ترتفع معدلات نمو هذه القطاعات بشكل متسارع لا سيما في ظل تحول دولة الامارات لوجهة سياحية دولية وفوزها باستضافة معرض إكسبو 2020» الدولي في دبي. . مشيرا إلى أن عدد المسافرين عبر مطارات الدولة بلغ حوالي 90 مليونا في العام الماضي.

ولفت إلى أن سعي دولة الإمارات لتكون من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 وفقا لرؤيتها سيعزز من قيمة الاستثمارات الخارجية الى الدولة إذ أن تنفيذ هذه الرؤية الطموحة والاستثنائية في العالم يتطلب استثمارات ضخمة وتعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص.

ورأى فرغل أن انعقاد ملتقى الاستثمار السنوي الرابع الذي يعد حدثا دوليا سيوفر على مدى ثلاثة أيام منصة مثالية للجهات الحكومية والخاصة للتفاعل فيما بينها لتعزيز شراكاتها واستكشاف فرص اعمال جديدة.

وحقق الملتقى في ثلاث دورات سابقة نتائج مجدية في وضعه على بساط البحث آفاق وتحديات وفرص قطاع الاستثمارات الأجنبية في المنطقة والعالم.

ويضع الملتقى على طاولة البحث في دورته الحالية مواضيع مهمة في مجال ممارسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودور البيئة الاستثمارية الجاذبة والبنى تحتية واللوجستية والمبادرات الحكومية في تشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية لأي بلد كان في العالم وغيرها من مواضيع الاستثمار ذات الصلة.

كما يستعرض الملتقى امكانيات الاستثمار في دول عديدة في العالم من الأسواق الناشئة في آسيا وأفريقيا وغيرها.

يحضر فعاليات الملتقى العالمي أكثر من 60 وزير اقتصاد ووكيل وزارة وصناع قرار ومسؤولين اقتصاديين وخبراء ومحللين اقتصاديين ورجال أعمال ومستثمرين من نحو 165 دولة إضافة الى لفيف من الإعلاميين من مختلف مناطق العالم والمنطقة حيث من المتوقع أن يتخطى عدد الزوار حاجز 10 آلاف زائر.

ويقدم الملتقى للمستثمرين الدوليين والاقليميين قائمة من الخيارات الاستثمارية المناسبة التي تناسب كل الفئات على اختلاف توجهاتهم وامكانياتهم المادية.

جازبروم الروسية ترفع أسعار صادرات الغاز لأوكرانيا

قالت شركة جازبروم أكبر منتج للغاز الطبيعي في روسيا امس انها سترفع أسعار بيع الغاز لأوكرانيا إلى 385.5 دولارا لكل الف متر مكعب في الربع الثاني مقارنة مع 268.5 دولارا من قبل. وبهذا تلغي جازبروم الخصم الذي منحته لأوكرانيا قبل الأزمة السياسية التي أطاحت فيها أوكرانيا بالرئيس المدعوم من موسكو وضمت روسيا منطقة القرم الأوكرانية. وقال الكسي ميلر الرئيس التنفيذي لجازبروم إن أوكرانيا تدين بمبلغ 1.8 مليار دولار عن امدادات غاز لم تسدد قيمتها حتى يوم الثلاثاء.